II- تحديد رأس المال ومصادر التمويل

1- الاحتياجات من الأموال الدائمة:

وفقاً للإحصائيات فإن المقاولين الشباب يتبنون في غالب الأمر التمويل الذاتي أو العائلي كإستراتيجية لتفادي التمويل الخارجي لحماية استقلالية مؤسساتهم خاصة فيما يتعلق بجانب اتخاذ القرار. وتأتي القروض البنكية كثاني مصدر للتمويل، ثم الإعانات الحكومية ثم قروض الأصدقاء.

وبصفة عامة يتطلب أمر إنشاء مقاولة قدراً معينا من المال الذي يجب أن ينفق قبل أن يُدر النشاط إيرادات مقابل المبيعات أو الخدمات المقدمة وغالباً ما يسيء أصحاب المشاريع المحتملين تقدير المبلغ الضروري لأنهم لا يأخذون بعين الاعتبار إلا التكاليف الاستثمارية كالآلات والمعدات أو السيارات وما إلى ذلك، لعدم وعيهم بأن الأسابيع الأولى من سير النشاط لا تغطي إيرادات المبيعات فيها جميع النفقات الأولية مما قد يؤدي إلى مشكلة سيولة، وبالتالي عدم القدرة على دفع الأجور أو مستحقات الموردين. ويجب الأخذ بعين الاعتبار جميع النفقات الأولية اللازمة من المبنى إلى الكهرباء وخط الهاتف إلى السيارات ومواقف الركن، المواد الأولية، آلات الإنتاج، أجور الموظفين.. كل هذا يدخل في دراسات جدوى المشاريع.

وعليه يجب تحديد حجم رأس المال اللازم للإنشاء والتشغيل مسبقا ويكون ذلك من خلال معرفة حاجات المؤسسة من الأموال الدائمة. والتي بدورها تتكون من:

أ. مصاريف الإنشاء الممثلة في المصاريف الأولية..

ب. الاستثمارات مثل البناء والتجهيز..

ج. الودائع والكفالات المدفوعة كالإيجار والضمانات

د. الاحتياجات من رأس المال العامل الممثلة في المصاريف اللازمة بصفة دائمة لتغطية المخزون والأجور..

2- مصادر التمويل:

يمكننا تصنيفها حسب المصدر إلى نوعين:

أ. **الأموال الخاصة (التمويل غير الرسمي)**: تنقسم إلى:

a. الأموال الشخصية المتحصل عليها من المحيط كالعائلة والأصدقاء

b. مساهمة الشركاء

ب. **التمويل الخارجي(التمويل الرسمي والشبه رسمي)**:

مهما كانت أهمية الأموال الخاصة بالنسبة للمقاول ومدى قدرتها على إثبات ثقته بنفسه وفي تحكمه في مشروعه، إلا أنها لن تكفيه إلا لتوفير الانطلاقة السليمة الأولية وسيبقى في حاجة إلى تمويل أوسع لكي يتحرك بأريحية أكثر للحصول على السلع والمواد وتسديد الأجور، ومواجهة المخاطر المحتملة..

لذلك يمكنه التوجه للحصول على التمويل من مصادر خارجية إذا توفر على شروط معينة أهمها القدرة على التسديد و مردودية مشروعه، وحجم الأموال المطلوبة مقارنة بما سبق. نذكر بعضا من هذه المصادر فيما يلي:

. المساعدات من الدولة والهيئات المحلية

. القروض التضامنية الممنوحة من الهيئات المحلية وشبكات المقاولة وصناديق التقاعد...

. القروض البنكية

. المساهمة في رأس المال من خلال رأس المال المخاطر

III – تحديد الموارد البشرية لإنشاء مشروع المقاولاتية

تكمن الثروة الحقيقة لأي مقاولة في مواردها البشرية، كما أن حجم هذه الأخيرة المستغلة يحدد شكل المقاولة وحجمها، فالمقاولة التي توظف أقل من (10) عمال هي عبارة عن مؤسسات صغيرة جداً ومصغرة، والصيغة الأكثر شيوعاً، بنسبة أكبر من (50%) في الجزائر، وهي مؤسسات مستقلة مالياً، ومرتبطة كثيراً بشدة الممارسة المقاولاتية. حيث أن المقاول هنا هو المسير والمالك ويتحكم تقريباً في كل شيء، ويسير كما يُحس ويتصور وحسب حدسه، ويكتسب من خلال ممارسته نشاطه كرئيس للمؤسسة مجموعة من الخبرات والتجارب. ومن مميزات المؤسسات الصغيرة خاصة الصغيرة جداً نجد أن الأجراء فيها يتميزون بتعدد الكفاءات، كما تتميز هذه المؤسسات عموماً بضعف أو غياب السلطة المضادة للمقاول، فقلة عدد العمال لا تمنهم من إنشاء النقابات.

أما فيما يخص طريقة ومصدر الحصول على موارد بشرية مؤهلة، فوفقاً للإحصائيات، تشكل النظم التقليدية القائمة على منطق العلاقات القرابية والجهوية النسبة الأكبر لمصادر التوظيف في المقاولة، فهي تضمن نوعاً ما استقرار العمال ووفائهم وولائهم للمقاول، مما يجعل من عملية تسييرها ذات فعالية اجتماعية لا اقتصادية بما يؤثر على المردودية المنتظرة من هذه الموارد البشرية المتحصل عليها كونها لم يتم اختيارها وفقاً لمؤهلاتها العَمَليّة والتقنية والعلمية.